

1 كشف الشبهات (1)

عَقِيدَةُ (أَدْعِيَاءِ السَّلَفِيَّةِ)

في مِرَانِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

((لَأَنْ يَلْقَى اللَّهَ الْعَبْدُ بِكُلِّ دَنْبٍ مَا حَلَا الشِّرْكَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَهْوَاءِ)) الشافعي

((غلاة المعتزلة، وغلاة الشيعة، وغلاة الحنابلة، وغلاة الأشاعرة، وغلاة المرجئة، وغلاة الجهمية، وغلاة الكرامية قد ماجت بهم الدنيا، وكثروا، وفيهم أذكىء وعباد وعلماء، نسأل الله العفو والمغفرة لأهل التوحيد، ونبراً إلى الله من الهوى والبدع، ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما اتبع فيه بتأويل سائغ))(*).

الإمام شمس الدين الذهبي

الحمد لله الَّذِي قَبِلَ بِصَّحِيحِ النَّبِيِّ حَسَنَ الْعَمَلِ، وَحَمَلَ الضَّعِيفَ الْمُنْقَطِعَ عَلَى مَرَّاسِيلِ لَطْفِهِ فَاتَّصَلَ، الَّذِي أَنْقَدَنَا بِنُورِ الْعِلْمِ مِنْ ظُلُمَاتِ الْجَهَالَةِ، وَتَصَبَّ لَنَا مِنْ شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ أَعْلَى عِلْمٍ وَأَوْصَحَ دَلَالَةٍ. نَحْمَدُهُ وَتَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ } (1).

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
رُوحَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا(2).

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ
أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا
عَظِيمًا(3).

أما بعد، فَلَمْ تَرَلْ مُنْذُ مُدَّةٍ نَتَفَحَّصُ خِطَابَاتِ (أدعياء السلفية)،
طامعين في إيجاد سَوَّغٍ شَرَعِيٍّ لِمَسْلِكِهِمُ الدَّعْوِي، وَأَمِلِينَ فِي
الظُّفْرِ عِنْدَهُمْ بَرَقَائِقَ مِنَ الْعِلْمِ الْمَكِينِ أَوْ بِدَقَائِقَ مِنَ الْمَنْهَجِ
الْمَتِينِ، تَجْعَلُهَا سَبَبًا لِحُرُوجِ أَصْحَابِ تِلْكَ الْخِطَابَاتِ بِأَحْكَامِهِمْ
وَمُحَاكَمَاتِهِمْ.

وَلَكُمْ كَانَ عَجَبْنَا شَدِيدًا حِينَ فَرَعْنَا مِنْ تَحْقِيقِ مَذَاهِبِهِمْ، فَمَا كُنَّا
نَظُرُ أَنْ يَسْلُكَ مَنْ يَدَّعِي الْاِقْتِدَاءَ بِالرَّعِيلِ الْأَوَّلِ مَسَالِكَ فِي
الاسْتِذْلَالِ وَالْمُتَاطَرَةِ أَقْرَبَ مَا تَكُونُ إِلَى مَسَالِكِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ
وَالرَّيْبِ، وَأَنْ تَحْمِلَهُ أَوْهَى الْأَسْبَابِ عَلَى الْخُرُوجِ بِأَعْتَى الْأَحْكَامِ !! وَمَا
كِدْنَا نَفْرَعُ مِنْ تَتَبُعِ أَقْوَالِ (أدعياء السلفية)، وَتَمَجِيسِ (حُجَجِهِمْ) ،
حَتَّى تَبَيَّنَ لَنَا - بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ - أَنَّ ((أدعياء السلفية)) وَإِنْ
أَصَمُّوا الْأَذَانَ بِدَعَاوَى التَّفَرُّدِ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ، وَصَلَّالِ كُلِّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ
فِي (طَائِفَتِهِمْ) !! فَإِنَّهُمْ خَرَجُوا عَنِ مَنْهَجِ السَّلَفِ فِي الْجَمِّ الْعَفِيرِ
مِنَ الْمَسَائِلِ، وَدَخَلَتْ عَلَيْهِمُ الْبِدْعُ الْعِظَامُ مِنْ أَفْطَارِهَا، فَارْقُوا
عَقِيدَةَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ فِي بَابِ عَظِيمٍ مِنْ أَبْوَابِ الْعَقِيدَةِ، فَاتَّبِعُوا
(الْجَهْمَ) وَتَلَبَّسُوا الْإِرْجَاءَ؛ وَهَذَا أَمْرٌ مَيْسُورٌ تَبَيَّنَ لِمَنْ خَبَرَ عَقِيدَةَ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَمَنْهَجَهُمْ فِي الدَّعْوَةِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ
عَنِ الْمُنْكَرِ، ثُمَّ عَايَنَ عَقِيدَةَ (أدعياء السلفية) مِنْهَجَهُمْ فِي
الدَّعْوَةِ. وَعَنِّيُّ عَنِ الْبَيَانِ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ قَدْ يَسْتَنْكِرُهُ غَايَةَ الْاِسْتَنْكَارِ

من أُشْرِبَ قَلْبُهُ العصبية لِشُيُوخِ (أدعياء السلفية)، وهو في ذلك، إِنَّمَا يَصُدُّرُ عن الحزبية (التي رُبِّيَ عَلَيَّهَا بين أحضان (القوم) ؛ ألا ترى كيف يُلَقَّنُ (الوَارِدُ) في بداية (سَيْرِهِ) مَعَهُمْ أَنَّ لِلْحَقِّ صَوِيَّ وَعَلَامَاتٍ هِيَ أَنْ يَكُونَ صَادِرًا عن (أَقْطَابِهِمْ) !! وكيف يَظَلُّ الرَّاسِخُ في (طَرِيقِهِمْ) يَدْعُو إلى (إِسْلَاسِ القِيَادِ) لـ (شُيُوخِهِمْ) !! أو ليس (الحلبي) - وهو (مُقَدَّم) فيهم - هُوَ القَائِلُ عن (تَأَلُّوَيْهِ العلمي) (*) الذي زَعَمُ أَنَّهُ (الإجماعُ) : « إن مشايخنا الأجلة هؤلاء [الثلاثة] هم نجوم الهدى، رُجُوم العدى؛ من تمسك بغرزهم فهو النَّاجِي [هكذا !!] ، ومن تَأَوَّاهُمْ وَعَادَاهُمْ فهو المظلم الداجي »(4)؛ فإذا كان هذا قَوْلَ أحدِ (أَقْطَابِهِمْ) ، فَمَا التَّوَسُّمُ فِيمَنْ هُوَ (دَوْتُهُ) !!؟

يقول الإمام عبد الرحمن بن الجوزي رحمه الله تعالى : « واعلم أن عموم أصحاب لمذاهب يعظم في قلوبهم الشخص، فينبغون قَوْلُهُ من غير تدبُّر بما قال، وهذا عين الصَّلال، لأنَّ النَّظَرَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إلى القَوْلِ لَا إلى قَائِلِهِ، كما قال عليُّ للحارث بن حوط وقد قال له : أَنْظِرْهُ أَنَا نَظْرُ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ كَانَ عَلَيَّ بَاطِلٌ ؟ فقال له : يا حارث إنه ملبوسٌ عليك، إنَّ الحقَّ لَا يُعْرَفُ بِالرَّجَالِ، اعرف الحق تعرف أهله »(5).

والحقُّ الذي قد يغيب عَمَّنْ يستنكر تَلَبُّسَ (أدعياء السلفية) بالزيغ والابتداع، هو أن (شيوخ أدعياء السلفية) صنفان : صنفٌ يعرف الحق ويعرف عقيدة السلف، ولكنه أحد رجلين، رجلٌ ملبوسٌ عليه جاهلٌ بما حوله !! أو رجلٌ مُلبَّسٌ كاتمٌ للحق حتى لا يغضب (الأسياد) !! وصنفٌ اشتبه عليه الأمر، فامْتِطَى صَهْوَةَ العِنَادِ والإِعْتِدَادِ بالرَّأي، وَهُوَ الصَّنْفُ الذي يُحْسِنِي أَنْ يُورَثَ تَعْظِيمُهُ اعْتِقَادًا مَا دَخَلَ على عَقِيدَتِهِ مِنْ بَاطِلٍ. وقد كُنَّا رِدحًا من الزمن نَعْجِبُ لتلبس (أدعياء السلفية) بعقيدة الإرجاء !! وقد نُصِحُوا وَحُدِّرُوا وَوُوجِّهُوا بمخالفتهم الظاهرة الجلية لعقيدة أهل السنة والجماعة؛ حتى تَبَيَّنَ لنا أن اعْتِقَادَهُمْ للإرجاء لَيْسَ عَن اِخْتِيَارِ مَدْرُوسٍ وَإِنَّمَا هُوَ عَن اضْطِرَارِ مَعْلُومٍ؛ فَمَا كَانَ أدعياء السلفية أن يجمعوا أبدأ بين (الحزبية) التي يَعْرِفُونَ فيها و (العلمانية المُقَنَّعة) التي يُؤْمِنُونَ بها وَيَدْعُونَ إليها و (تعطيل الجهاد) يَلِسَانَ القَالِ فضلًا عن لِسَانِ

الحال، ما كانوا ليجمعوا بين ذلك وبين عقيدة أهل السنة والجماعة في باب (الإيمان والكفر).

ألا ترى أن أهل السنة يَهْوُونَ مِنْ شَأْنِ هَذَا الْبَابِ وَيُعْظَمُونَ ثَمَرَاتِهِ، بينما (أدعياء السلفية) يَهْوُونَ مِنْ شَأْنِهِ وَيَحْتَقِرُونَ ثَمَرَاتَهُ (*) !!

ولكن، رُوِيَ دَأً ! فَإِنَّ الصِّفَاتِ السَّالِفَةَ الْوَاصِفَةَ لِحَقِيقَةِ (أدعياء السلفية) قَدْ يُقَالُ إِنَّهَا صَادِرَةٌ عَنْ سُوءِ قَصْدٍ أَوْ نِيَّةٍ مُبِينَةٍ !! وَالْحَقُّ أَنَّا مَا شَهَدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُضَرَفَ الْحَقُّ، وَيُؤَارَى الانحرافُ، بِالتشكيكِ فِي النِّيَاتِ الَّتِي لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا إِلَّا رَبُّ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ. أَمَا (الحزبية) عندهم فهي أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُقَامَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، فَهِيَ هُوَ (الحلي) ينقل عن شيخه أن (أدعياء السلفية) هُمُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ !! وَأَنْ مَنْ عَدَاهُمْ مَعْدُودٌ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ (6)، وَقَدْ عَلِمْتَ مِنْ قَبْلُ كَيْفَ قَصَرَ الْحَقُّ عَلَى شَيْخِهِ (الثلاثة)، أَمَا ظَلَمْتَهُمْ لِمُخَالَفَتِهِمْ فَاسْمِعْ بِهِ وَأَبْصِرْ ! وَأَمَا (العلمانية الْمُقْتَنَعَةُ)، فَاَنْظُرْ إِلَى (حَالِ الْقَوْمِ) فِي بُعْدِهِمْ عَنِ السِّيَاسَةِ، وَتَنْفِيرِهِمْ مِنْهَا، أَشْمُزَاهِمٍ مِنَ الْوَعْيِ بِهَا، وَكَيْتَمَانِهِمْ لِلْحَقِّ الْمُتَعَلِّقِ بِهَا، وَسُكُوتِهِمْ عَنِ الْبَاطِلِ الْمُرْتَبِطِ بِهَا، احْتِدَاءً بِحَذْوِ (أَحْبَارِ أَهْلِ الْكِتَابِ)، وَإِخْلَادًا إِلَى السُّكُونِ وَالِدَعَةِ وَ(الْأَمْنِ)، حَتَّى وَصَلَ بِهِمُ الْأَمْرُ فِي النِّهَايَةِ إِلَى اعْتِنَاقِ مَا وَضَعَهُ أُسَاطِينُ (الْكُفْرِ وَالْفَلْسَفَةِ وَالْعِلْمَانِيَةِ)، فَصَرَّحَ شَيْخُهُمْ (مِنَ الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ) (مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمَ شَقْرَةَ) فِي كِتَابِهِ (هِيَ أَدْعِيَاءُ السَّلْفِيَّةِ !) قَائِلًا : « وَأَحْسَبُ أَنَّ مَقُولَةَ : " دَعُ مَا لِقَيْصَرَ لِقَيْصَرَ وَمَا لِلَّهِ لِلَّهِ " كَلِمَةٌ حَكِيمَةٌ تَصْلُحُ لِزَمَانِنَا » (7) !!!

بَلْ نَقُولُ : إِنَّمَا تَصْلُحُ لِخَلْفِ (الْمَرْجئة) الَّذِينَ أَتَوْا بِمَا لَمْ يَأْتِ بِهِ (أُسْلَافُهُمُ الْأَوَائِلُ) ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي (قَالَةِ الشَّرِكِ) هَذِهِ إِلَّا تَقْدِيمُ اسْمِ ذَلِكَ (الْمَشْرِكِ : قَيْصَرَ) عَلَى اسْمِ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ، فَكَيْفَ وَهِيَ تَتَضَمَّنُ الشَّرِكَ الصَّرَاحَ !! فَاَنْظُرْ أَيْنَ بَلَغَ الْهَوَى وَالْإِرْجَاءُ بِأَصْحَابِهِ، وَانظُرْ أَيْنَ بَلَغَ بِالْقَوْمِ تَجْزِيئَتَهُمْ لِلْإِسْلَامِ، وَتَبَدُّهُمُ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ السِّيَاسِيِّ، وَهُوَ جِزَاءٌ مِنْ (الْجِهَادِ بِالْبَيَانِ) الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ (الْقَائِمُونَ) بِهِ !!! (*) وَلَا نَمْلِكُ أَنْ نَقُولَ أَمَامَ كَلَامِ (شَقْرَةَ) الَّذِي تَكَادَ السَّمَوَاتُ يَتَّقِطَّرْنَ مِنْهُ، وَلَا يَمْلِكُ كُلُّ سُنِّيٍّ أَنْ يَقُولَ، إِلَّا مَا قَالَ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ : أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ

يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ(8). فَهَذِهِ (هِيَ السَّلْفِيَّةُ !).أما (تعطيل الجهاد) ! فقد
أَعْتَانَا صَاحِبِنَا السَّالِفُ عَنْ تَتَبُعِ كَلَامِ (الْقَوْمِ) ، فيما وضعوه للجهاد
من شروطٍ (مُعْجَزَةٍ) و(بَاطِلَةٍ) و« لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ »(9) ،
وفيما صَمَّمُوا فِيهِ صَوْتَهُمُ الْمُحَدَّلُ إِلَى صَوْتِ الْمُخَالَفِينَ إِمْعَانًا فِي
اللُّومِ وَالإِرْجَافِ وَالتَّشْغِيبِ عَلَيَّ « الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ »(10).

قلت : أغنانا (شِقْرَةَ) عَنْ تَكَلُّفِ ذَلِكَ كُلِّهِ ، فَصَارَ حَتَّى بِحَقِيقَةٍ (أَدْعَاءُ
السَّلْفِيَّةِ) قَائِلًا : « وَلَكَ أَنْ تَسْتَقِرِّي الْآيَاتِ الَّتِي جَاءَتْ مُكْمَلَةً لآيَةِ
الْأَمْرِ بِالْإِعْدَادِ وَمَوْضِحَةٌ [!!] ، لِتَعْلَمَ أَنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ الْيَوْمَ - فِي
وَهْنًا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ - هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْجِهَادِ »(11).

لكن ، لَعَلَّ (شَيْخَ الْقَوْمِ) تَسْبِيَّ النُّصُوصِ النَّاطِقَةِ بِدَوَامِ الْجِهَادِ
وَغَدَمِ انْقِطَاعِهِ ، فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ يُؤْمِنُ - عَلَى الْأَقْلِ - بِوُجُوبِ الْإِعْدَادِ
!! يَقْطَعُ (الشَّيْخُ) تَعَجُّبَنَا ، وَيَذْهَبُ بِأَمَلِنَا فِيهِمْ ، كَاشِفًا حَقِيقَةَ (أَدْعَاءِ
السَّلْفِيَّةِ) بِقَوْلِهِ عَقَبَ (آيَةُ الْإِعْدَادِ) : « وَمَنْ أَنْعَمَ النَّظْرُ فِي هَذَا
النَّصِّ يَرَى أَنَّهُ يَكَادُ يَنْطِقُ بِوُجُوبِ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْجِهَادِ حَتَّى يَكُونَ
الْإِعْدَادُ عَلَى تَمَامِهِ [!!] (*) ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْإِعْدَادِ تَرْكُ الْإِعْدَادِ ، إِذِ
الْإِعْدَادُ يَقْصِدُ بِهِ إِرْهَابَ أَعْدَاءِ اللَّهِ .. »(12) .

هذه (هي السَّلْفِيَّةُ !) .

لِحِسَابِ مَنْ يُرَادُ لِلْإِسْلَامِ أَنْ يَقْبَعَ بَيْنَ جُدرَانِ (التَّعْلِيمِ وَالتَّعْلَمِ)
تَارِكًا مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ كُلِّهَا لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى؟! (*)

لِحِسَابِ مَنْ تُشَنُّ حَمَلَاتُ اللُّومِ وَالإِفْكِ وَالإِرْجَافِ ضِدَّ الْقَائِمِينَ عَلَى
دَفْعِ الظُّلْمِ وَنُصْرَةِ الْحَقِّ ، وَوَصْمِهِمْ بِالْخَارِجِيَّةِ وَالصَّلَالِ؟! (**)

لِحِسَابِ مَنْ يُرَادُ لِأَبْنَاءِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَعِيشُوا عَلَى (هَامِشِ الْوَاقِعِ) ، لَا
يَعْبُثُونَ بِمَا دُورَ حَوْلِهِمْ ، وَلَا بِمَا يَرَادُ بِهِمْ (14) ؟!

لِحِسَابِ مَنْ يُرَادُ لِشَبَابِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَتَرَبَّى عَلَى (السُّكُونِيَّةِ)
وَالِاسْتِسْلَامِ لِلْأَقْدَارِ عَلَى طَرِيقَةِ (أَهْلِ الْجَبْرِ وَالتَّجْهِمِ) (13) ؟!
لِحِسَابِ مَنْ يُنْقَبُ عَنْ أَخْطَاءِ الْعَامِلِينَ لِلْإِسْلَامِ بِالْمَجْهَرِ ، وَيُعْضُ
الطَّرْفَ عَنِ أَهْلِ الْبَاطِلِ وَالْفَسَادِ؟! لِحِسَابِ مَنْ تَصَبَّ (الْمَدْخَلِي)

مجانيق التكفير لـ (سيد قطب) ، ثُمَّ أَنْتَ بَعْدَ ذَلِكَ تَرَى (الْقَوْمَ)
صَرَغَى (عقيدة الإرجاء) ، يُتَأَفَّخُونَ عَنْهَا وَيَتَعَلَّقُونَ بِهَا خَوْفًا عَلَى
(سلفيتهم) (15) !؟ الإرجاء !!! تلك آفة الآفات عند القوم ؛ ثم هم لا
يعبئون ولا يراعون !! ويحسبون خلافهم لأهل السنة هيناً ، وهو عند
الله عظيم. يقول شَيْخُنَا شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد
بن عبدالحليم ابن تيمية رحمه الله تعالى : « فَصَارَ ذَلِكَ الْخَطَأَ
اليسير في اللفظ سبباً لخطأ عظيم في العقائد والأعمال ، فلهذا
عَظُمَ الْقَوْلُ فِي دَمِّ الْإِرْجَاءِ حَتَّى قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : لَفِئَتُهُمْ -
يعني المرجئة - أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة (أي
الخواارج) » (16). وقال الإمام الزُّهْرِيُّ : « مَا ابْتَدَعْتَ فِي الْإِسْلَامِ
بِدْعَةٍ أَضَرَ عَلَى أَهْلِهَا مِنَ الْإِرْجَاءِ » (18). وقال سفيان الثوري :
« تَرَكْتُ الْمَرْجئةَ الْإِسْلَامَ أَرْقَ مِنْ ثَوْبِ سَابِرِي » (19). وقال الإمام
الأوزاعي : « كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَقْتَادَةَ يَقُولَانِ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ
الْأَهْوَاءِ أَخْوَفَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْإِرْجَاءِ » (20).

لِمَ لَا ؟ وَالْوَاقِعُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَخَفُوا بِ (الْعَمَلِ) وَظَنُوا
(التصديق) كافياً للنجاة من النار إِلَّا بِسَبَبِ الْإِرْجَاءِ ! وَلِمَ لَا ؟ وَمَا
قَامَ لِلْعِلْمَانِيَةِ سَوْقٌ بِبِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا لظن المسلمين بسبب
الإرجاء أن الكفر هو (التكذيب والجحود) فقط ! (*) وبعد : سألتني
- أخوا التوحيد - أن أكشف لك عن حقيقة التَّخَالُفِ بين سبيل أهل
السنة ومنهج (أدعياء السلفية) ، وأن أقرب لك عقيدة الفرقة
الناجية تقريباً يُجَلِّي الحق وَيَكْشِفُ الْبَاطِلَ كَشْفًا ، بعدما تَبَيَّنَ لَكَ
عِظَمُ خَطَرِ عَقِيدَةِ الْإِرْجَاءِ وَقِدَاحَةُ آثَارِهَا ، وكثرة تحذير أئمة السنة
منها ؛ فلا مَنَاصَ مِنْ إِجَابَةِ طَلْبِكَ ، بياناً للحق وإقامةً للحجة ، غير أنه
لإرجاف المرجفين ، ولا لتهويش من حَجَبَهُ التَّعَصُّبُ لِآرَاءِ الرِّجَالِ عَنْ
رُؤْيَةِ الْحَقِّ وَالرَّجُوعِ عَنِ الْبَاطِلِ الصَّرَاحِ . ثُمَّ إِنِّي نَظَرْتُ ، فَإِذَا بِي
أَرَاكَ تَتَطَلَّعُ إِلَى كَلِمَةٍ فَضَّلْتَهُ ، تَكُونُ حُجَّةً لَكَ عِنْدَ قِيَوْمٍ لِسَمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ يَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ، فلا يبقى عندك رَيْبٌ فِي انْحِرَافِ
(أدعياء السلفية) عن منهج الحق ، وتلبسهم بالإرجاء ، وقعودهم في
طَرِيقٍ مِنْ اسْتِرْحَاصُوا أَنْفُسَهُمْ فِي سَبِيلِ نُصْرَةِ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى ،
يَصُدُّونَ النَّاسَ عَنْهُمْ ، وَيَبْطِئُونَهُمْ عَنْ نُصْرَتِهِمْ ، وَيَبْدُلُونَ وُسْعَهُمْ فِي
لَوْمِهِمْ ، وَمَا عَلِمُوا أَنَّ لَوْمَهُمْ ذَلِكَ لَا يَضِيرُ مِنْ قَالَ فِيهِمْ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ : { وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ } (21).

ولما أدركتُ مبتغاك وتيقنتُ جَوَاكَ، وَقَرَّ في صدري أن المسؤوليةَ واقعةٌ عليَّ، في الكشف عن حَفِيِّ الأوهام ودَقِيقِ التَّلْبِيسَاتِ التي انبتت عليها عقيدة (أدعياء السَّلَفِيَّةِ) في باب (الإيمان والكفر)، وَدَمَّغَهَا بالحجج الواضحات والبراهين القطعيات { يَهْلِكُ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْتِهِ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْتِهِ } (22).

وَمَا إِنْ تَحَقَّقَ شُغُورِي بِشُغْلِ ذِمَّتِي بواجب التنبيه والتحذير، حتى ابْتَدَرْتُ - مستعِيناً بالحي القيوم ٧ - إلى تَتَبُّعِ شُبُهَاتِ (القوم) وَكَشْفِهَا، إِيثَاراً للحق ودَحْضاً للباطل مهما كان القائل به، فلا عِصْمَةَ إلا للكتاب والسنة والإجماع المتيقن.

وها هي ذي رسالتي إِلَيْكَ، قد قُسمتْ إلى ثلاثة فصولٍ معلومةٍ.

عُقِدَ الفصل الأول للنظر في حقيقة الخلاف بين (أدعياء السلفية) وأهل السنة الجماعة في (مسمى الإيمان). وَأُفِرِدَ الفصل الثاني للنظر في جانب مخالفة (أدعياء السَّلَفِيَّةِ) لأهل السنة في (مسمى الكفر). وَخُصِّصَ الفصل الثالث للنظر فيما تَعَلَّقَ به (أدعياء السلفية) من شُبُهَاتِ رَامُوا مِنْ خِلَالِهَا التَّأْصِيلَ لعقيدتهم. وقد أثرنا أن نستهل الكتاب بذكر القضايا الأساسية التي نَهَضْنَا بِإِقَامَةِ الأدلةِ عَلَيْهَا طِيئَهُ، حتى تَبَيَّنَ المعالم العامَّة التي يدور حولها الخلاف؛ كما أثرنا ألا نُورِدَ إلا مَا دَعَتْ حَاجَةُ الحِجَاجِ لإبراده، سالكين بذلك مسلك الاختصار والتقريب؛ فليكن ذلك على ذِكْرِ مِنْكَ. فانظر - رحمك الله - بعين الإنصاف، واحكم بالحق، ولا تتبع الهونيفيضلك عن سبيل الله، وَتَدَبَّرْ قول بعض السلف: « عَلَيْكَ بِطَرِيقِ الحَقِّ ، وَلَا تَسْتَوْحِشْ لِقِلَّةِ السَّالِكِينَ ، وَإِيَّاكَ وَطَرِيقَ البَاطِلِ ، وَلَا تَعْتَرِ بِكثْرَةِ الهَالِكِينَ » (23).

واحذر أن تنسى قول عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه :

« مَنْ كَانَ مُسْتِنًّا فَلَيْسَتْ بَمَنْ قَد مَاتَ فَإِنْ الحَيِّ لِأُثْمِنُ عَلَيْهِ الفِتْنَةُ » (24).

واجعل شعارك - تحقيقاً لا ادعاءً - قوله تعالى: { فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ، إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ

{(25). وتمسك بالذي كان عليه (أهل السنة والجماعة) وبما
(أجمعوا عليه) تَكُنْ - بإذن الله تعالى - مِنْ صِنْفِ النّاجِينَ
المذكورين في قوله تعالى : { يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ }
(26).

قال ابن تيمية : « قال ابن عباس : تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَةِ » (27). وقال ابن تيمية رحمه
الله تعالى : « فَمَنْ قَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ
السنة والجماعة » (28).

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى :

« يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه
الأولون، وما كانوا عليه في العمل به فهو آخرى بالصواب ، وأقوم
في العلم والعمل » (29).

واعلم أن ((حَال)) من يَعْلَمُ الحق من (أدعياء السلفية) وَيَكْتُمُهُ
(خَوْفًا) أو (تَلْبِيسًا) أو (إِيثَارًا لِلدَّعَةِ وَالسَّلَامَةِ) يكفينا فيه. أما
مَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ مِنْهُمْ، فَلَا مَتَاصٍ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ رَلْتِهِ، وَوَصْفِهِ
بِمَا يُمَيِّزُ بَدْعَتَهُ، إِظْهَارًا لِلْحَقِّ، وَنُصْحًا لِلْمُسْلِمِينَ؛ سَالِكِينَ بِإِذْنِ اللَّهِ
تَعَالَى مَسْئَلَةَ الْإِنْصَافِ وَالْعَدْلِ، وَمُتَجَرِّدِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لِطَلَبِ
الْحَقِّ.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى : « فعلى كل تقدير لا يَبِيعُ
أحد من العلماء إلا من حيث هو متوجه نحو الشريعة قائم بِحُجَّتِهَا،
حَاكِمٌ بِأَحْكَامِهَا جَمَلَةً وَتَفْصِيلًا، وَإِنِّهِ مَتَى وَجَدَ مَتَوَجِّهًا غَيْرَ تِلْكَ
الوجهة، في جزئية من الجزئيات، أو فرع من الفروع، [فكيف إذا
كانت الزلة في أصول العقيدة !!] لم يكن حاكمًا، ولا استقام أن
يكون مقتدى به فيما حاد فيه عن صوب الشريعة البتة » (30).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :

« فالحذر الحذر أيها الرجل أن تكرر شيئاً مما جاء به الرسول و
تُرَدُّهُ لِأَجْلِ هَوَاكَ، أو انتصاراً لمذهبك، أو لِشَيْخِكَ، أو لِأَجْلِ اسْتِغَالِكَ

بالشهوات أو بالدنيا، فإن الله لم يُوجب على أَحَدٍ طاعة أحد إلا طاعة رَسُولِهِ، والأخذ بما جاء به، بحيث لو خَالَفَ العبد جميع الخلق وَاتَّبَعَ الرَّسُولَ ما سألَهُ الله عن مخالفة أَحَدٍ، فإن من يطيع أو يطاع إنما يطاع تَبَعاً للرسول، وإلا لو أَمَرَ بخلاف ما أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ ما أَطِيع. فَاعْلَمْ ذَلِكَ، واسمع وأطع، وَاتَّبِعْ ولا تَبْتَدِعْ تَكُنْ أَبْتَرَّ مَرْدُوداً عَلَيْكَ عَمَلُكَ» (31)

{ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ يُفْتَحْ عَلَيْهِمْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا } (32).

القضيتان الأساسيتان للكتاب

1- قضية الخلاف في مسمى (الإيمان) :

إن ادعاء (أدعياء السلفية) أن (الإيمان) عندهم (قول وعمل) يُفَضُّهُ اعتبارهم العمل (شرط كمال) فقط ؛ مما يجعلهم على عقيدة (مرجئة الفقهاء) ، ويجعلهم مخالفين لأهل السنة الذين يعتبرون (جنس العمل) شرطاً في (صحة الإيمان) .

2- قضية الخلاف في مسمى (الكفر) :

إن اشتراط (أدعياء السلفية) (الاستحلال القلبي) للتكفير (بالأعمال المكفرة بذاتها) ، وَعَدَمُ التكفير (مُطْلَقاً) بِالْعَمَلِ الْمُجَرَّدِ، يجعلهم مخالفين أشد المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة ، وعلى عقيدة (غلاة المرجئة) أي (الجهمية) .

الفصل الأول

تقويم عقيدة (أدعياء السلفية)

في باب الإيمان

لقد عَقَدْنَا العزم على ألا نُورد في هذه الفصول إلا مَا اشْتَدَّت الحاجةُ إليه للتدليل على المطالبِ المشار إليها آنفاً، وذلك حتى تطوي الطريق للقارئ وتُقَرَّبَ له المقصد، وتُقَطَّع الطريق على من يتصَيَّدُ ما يُرَكِّي به بدعته؛ وعلى هذا، سنورد بإذن الله تعالى كلام المخالفين في (مسمى الإيمان)، ثم نعقبه بما يكشف الزيف ويجلي الحق، ولله الحمد والمنة.

1- عَقِيدَةُ (أدعياء السلفية) في باب الإيمان

يرى (أدعياء السلفية) وِقَاقاً لأهل السنة والجماعة أن الإيمان (قول وعمل، يزيد وينقص)، وهذا أمر لا يَجْرُؤُونَ على تَفْيِهِ صراحةً لإطباقِ السلف على القول به، لكنهم سرعان ما يَنْقُصُونَ ما يذهبون إليه من جهتين :

الأولى، حَصْرُهُم الكُفْرَ في التكذيب(*)، والتكذيب نقيض التصديق، فَتَوَلُّوْا حَقِيقَةَ قولهم في الإيمان إلى كونه (قولاً) فقط أي تصديقا بالقلب وإقراراً باللسان، وهذا عينه اعتقاد (المرجئة). الثانية، هي قولهم إن (العمل) ليس شرطاً في الإيمان ، ومعلوم أن (شرط الصحة) هو مَا يَلَزَمُ من عَدَمِهِ عَدَمُ المشروط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط، وعليه، ف (أدعياء السلفية) يَعْتَقِدُونَ

أَنَّ الشَّخْصَ قَدْ يَكُونُ مُسْلِمًا مَعَ امْتِنَاعِهِ الكُلِّيِّ عَنِ العَمَلِ، لأنَّ (العمل) عندهم لا يدخل فيما (يَصِحُّ به الإيمان)، وإنما يدخل فيما يَكْمُلُ بِهِ فقط !، فالعمل عندهم (شرط كمال) لا (شرط صحة)؛ وإذا كان ذلك، فإن شرط صحة الإيمان عند أدعياء السَّلَفِيَّةِ هو (تصديق القلب وإقرار اللسان) أي (قول القلب واللسان)، فمن أتى بدينك الأمرين - أي التصديق والإقرار - فهو مؤمن حتى ولو لم يأت بعمل البتة !! وهذا التناقض الذي وقعوا فيه، قد حَصَلَ بِعَيْنِهِ لمن سبقهم، حيث يقول شيخ الإسلام عن (المرجئة) :

« وكان كلُّ من الطائفتين [أي من المرجئة] بَعَدَ السَّلَفَ وأهل الحديث متناقضتين، حيث قالوا : الإيمان قول وعمل، وقالوا مع ذلك لا يزول بزوال بعض الأعمال [أي الأعمال التي هي ركن في الإيمان، كالالتزام الإجمالي، والصلاة] «(1).

ومن تابع كلام (أدعياء السَّلَفِيَّةِ) في هذا الباب فسيلحظ أنهم لا يألون جهداً في الانتصار لما سبق، وها هي ذي بعض الشواهد من كلامهم :

يقول (محمد شقرة) : « إن المرء إذا نطق بالشهادة، وصدَّقَ بها قلبه، واعتقدها جازماً، وأمن بحقها كله، فهو مؤمن »(2).

قلتُ : هذا (القول) !! فأين (العمل) يا (شيخ) ؟!! ويذكر (شقرة) أيضاً في معرض نقاشه مع " سَيَامِي " أن العمل ليس شرطاً في الإيمان(3)، ويؤيِّدُهُ الشيخ الألباني، مُوردَيْنِ بعض الشبه التي سننقضها بإذن الله تعالى في الفصل الثالث.

ويقول الشيخ الألباني حفظه الله تعالى :

« يستحيل أن يكون الكفر العملي خروجاً عن الملة إلا إذا كان الكفر قد انعقد في قلب الكافر عملاً، يجب التفريق بين الكفر العملي والكفر الاعتقادي، لا يوجد عندنا(*) في الشريعة أبداً تَصُّ يُصرح ويدل دلالة واضحة على أن من آمن بما أنزل الله لَكِنَّه لم يفعل بشيء مما أنزل الله فهذا هو كافر »(4) .

وقد صرح الشيخ الألباني بِمِلءٍ فِيهِ - عندما سُئِلَ عَنْ عَمَلِ الْجَوَارِحِ
هل هو شرط كمال أم شرط صحة للإيمان - قائلاً بأن عمل الجوارح
شرط كمال للإيمان!! (5)

وَسُئِلَ الشَّيْخُ الألباني :

« هل صحيح أن من مات على التوحيد [!] وَإِنْ لم يَعْمَلْ بِمُقْتَضَاهُ ..
هل يكفر ويخلد مع الخالد الكافر في نار جهنم أم لا ؟ » فَأجاب
الشَّيْخُ الألباني : « السلف قَرَّوْا بين الإيمان وبين العمل، فجعلوا
العمل شرط كمال ولم يجعلوه شرط صحة خلافاً للخوارج »، ثم ذكر
بعد ذلك أن الإيمان لا يستلزم العمل. (6)

فتأمل كيف يُقَوِّلُونَ السلفَ ما لم يَقُولُوا، وَيُقَرِّقُونَ بين (الإيمان
والعمل) ثم يقولون بعد ذلك الإيمان (قول وعمل)، فتأمل التناقض
!! (*)

أما (الحلبي) فهو لا يفتأ يذكر في (كتبه وأشرطته) أن العمل
مجرد (شرط كمال) في الإيمان، وأن من يعتقد بأن العمل (شرط
صحة) فهو على عقيدة (المعتزلة والخوارج) !!

وليس يخفى أن (الخوارج والمعتزلة) يَشْتَرِطُونَ آحاد الأعمال
لِصِحَّةِ الإيمان، فمن أخل بعمل واحد فهو كافر عند (الخوارج) وفي
منزلة بين المنزلتين (*) عند (المعتزلة). أما أهل السنة والجماعة
فهم وَسَطٌ بين (المرجئة) و (الخوارج والمعتزلة) ، فَيُكْفَرُونَ من
ترك العمل كُلِّيَّةً (أي جنس العمل) (**) خلافاً للمرجئة، ولا يُكْفَرُونَ
من ترك بعض الأعمال وأتى ببعض، على خلاف بينهم في المباني
الأربعة.

و(الحلبي) أَشَدُّ (أدعياء السلفية) إِجْلَاباً بِحَيْلِ الشُّبُهَةِ وَرَجَلِهَا،
وأكثرهم تَسْتُرًا وراء كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، يقطع منه ما يظن
أنه يوافق، وَيُؤَوِّلُهُ حسب ما تقتضي بدعته، والله المستعان؛ وكلام
شيخ الإسلام وغيره من أئمة السنة أوضح من الشمس في إبطال
(عقيدة الحلبي) في هذا الباب، وأشد وضوحاً في ذلك في الباب
التالي والله الحمد.

وَيَا لِلَّهِ الْعَجَب ! كَيْفَ أَمْكَنَ (لِلْحَلْبِيِّ) أَنْ يُلْبِسَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ لَبُوسَ
 الْإِرْجَاءِ، وَيَجْعَلَهُ مِنْ (أَوْلَيْكَ !) الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ بِأَنَّ (الْعَمَلَ) شَرْطُ (كَمَالِ)
 لِلْإِيمَانِ وَلَيْسَ شَرْطًا لَصِحَّتِهِ وَلَا زَمًّا لَهُ ! مَعَ أَنَّ مَنْ يَمَعْنُ
 النَّظَرَ فِيمَا يورده (الحلبى) (4) من نصوص لشيخ الإسلام يرى أنها
 تتضمن هي نفسها الرد على (بدعة الحلبى) في العقيدة، ناهيك
 على أن لشيخ الإسلام الكلام الصريح الناقض لعقيدة (المرجئة) و (أتباعهم)
 كما سيتبين بعد حين. ويجب أن يُعْلَمَ أَنَّ (الْعَمَلَ) فِي
 الشَّرْعِ لَا يُقْصَدُ بِهِ (الْفَعْلُ) فَحَسْبُ، وَلَكِنَّهُ يَتَضَمَّنُ (التَّرْكَ) أَيْضًا،
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ : « وَالتَّرُوكُ أَفْعَالٌ عَلَى الصَّحِيحِ » (5).

و (أدعياء السلفية) إذ يرون عدم شرطية العمل لصحة الإيمان، فهم
 يَقْصِدُونَ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ بِقَلْبِهِ وَأَقَرَّ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُصَاحِبْ ذَلِكَ عِنْدَهُ
 (فَعَلَ مَأْمُورًا) وَلَا (تَرَكَ مُحْظُورًا) أَنَّهُ (مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ) لَا
 يَخْلُدُ فِي النَّارِ !! وَلِهَذَا يَجْمَعُونَ (التَّرْكَ الْكَلْبِيَّ لِلْمَأْمُورَاتِ) وَ
 (الْإِتْيَانَ بِالْأَعْمَالِ الْمَكْفُورَةِ بِذَاتِهَا) تَحْتَ اسْمِ (الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ)،
 وَيَزْعَمُونَ أَنَّهُ كُفْرٌ لَا يَنْقُلُ عَنِ الْمَلَةِ حَتَّى يَصَاحِبَهُ (الْجُحُودُ
 وَالِاسْتِحْلَالُ الْقَلْبِيِّينَ)، فَيَجْمَعُونَ بِذَلِكَ بَيْنَ (إِرْجَاءِ الْفُقَهَاءِ) وَ
 (إِرْجَاءِ الْغَلَاةِ)، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. يَقُولُ (شِقْرَةُ) مُتَمِّمًا كَلَامَهُ
 السَّالِفِ : « إِنْ الْمَرْءُ إِذَا نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَصَدَّقَ بِهَا قَلْبَهُ وَاعْتَقَدَهَا
 جَازِمًا وَأَمَّنَ بِحَقِّهَا كُلَّهُ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَإِنْ اجْتَرَحَ الْمَعَاصِي كُلَّهَا، مَا
 ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، مَا لَمْ يَصَاحِبْهَا جُحُودًا أَوْ كِرَانًا لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ
 الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ » (6). وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ الشَّيْخِ الْأَلْيَانِيِّ : « يَسْتَحِيلُ أَنْ
 يَكُونَ الْكُفْرُ الْعَمَلِيُّ خُرُوجًا عَنِ الْمَلَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْكُفْرُ قَدْ انْعَقَدَ فِي
 قَلْبِ الْكَافِرِ عَمَلًا، يَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ وَالْكَفْرِ الْإِعْتِقَادِيِّ،
 لَا يَوْجَدُ عِنْدَنَا فِي الشَّرِيعَةِ أَبَدًا تَصُّ يُصْرَحُ وَيَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى
 أَنَّ مَنْ آمَنَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَيْكُنْهُ لَمْ يَفْعَلْ بِشَيْءٍ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهَذَا
 هُوَ كَافِرٌ ». 2- الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (أَدْعِيَاءَ السَّلَفِيَّةِ) فِي بَابِ (الْإِيمَانِ)
 عَلَى عَقِيدَةِ (مُرْجئة الْفُقَهَاءِ)

أ - هَلِ الْعَمَلُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْإِيمَانِ أَمْ فِي كَمَالِهِ فَقَطْ ؟!

- الجواب :

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى :

« كان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر » (7). قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى : « لا خلاف أن التوحيد لا يد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مُسْلِماً، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند ككفر فرعون وإبليس وأمثالهما » (8).

قال حنبل : « حدثنا الحميدي [شيخ البخاري] قال : وأخبرت أن ناسا [يعني المرجئة] يقولون : من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت، ويصلي مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحداً إذا علم أن تركه ذلك فيه إيمانه إذا كان مقرا بالفرائض واستقبال القبلة.

فقلت [أي الحميدي] : ذاك الكفر الصراح وخلاف كتاب الله وسنة رسوله وعلماء المسلمين. قال الله تعالى : { وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ } الآية (9)، وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : مَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَرَدَّ عَلَى اللَّهِ أَمْرَهُ وَعَلَى الرَّسُولِ مَا جَاءَ بِهِ (*)» (10).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : قال محمد بن نصر المروزي : « فمن كان ظاهره أعمال الإسلام ولا يرجع إلى عقود الإيمان بالغيب فهو منافق نفاقاً ينقل عن الملة، ومن كان عقده الإيمان بالغيب وَلَا يَعْمَلُ بِأَحْكَامِ الْإِيمَانِ وَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَافِرٌ كُفْرًا لَا يَتَّبِعُ مَعَهُ تَوْحِيدٌ » (11).

ويقول شيخ الإسلام مُبَيَّنًا أَنَّ تَرْكَ الْعَمَلِ الْوَاجِبِ كُلِّيَّةٌ كُفْرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ :

« فإن الله لما بعث محمدا رسولا إلى الخلق، كان الواجب على الخلق تصديقه في ما أخبر، وطاعته فيما أمر، ولم يأمرهم حينئذ بالصلوات الخمس، ولا صيام شهر رمضان، ولا حج البيت، ولا حرم عليهم الخمر والربا، ونحو ذلك، ولا كان أكثر القرآن قد نزل، فمن صدقه حينئذ فيما نزل من القرآن وأقر بما أمر به من الشهادتين وتوابع ذلك، كان الشخص حينئذ مؤمنا تام الإيمان الذي وجب عليه، وَإِنْ كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ الْإِيمَانِ [أي الإيمان الباطن والإقرار باللسان] لو

أتى به بعد الهجرة لم يُقبل منه، وَلَوْ افْتَصَرَ عَلَيْهِ كَانْ كَافِرًا» (12)؛ فتأمل .

ويؤكد شيخ الإسلام عَلَيَّ أَنَّ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ عَمَلَ الْجَوَارِحِ لَازِمَةً لِلإِيمَانِ وَاللَّازِمُ هُوَ شَرْطُ الصَّحَّةِ (*) ، يَلْزِمُهُ مَا يَلْزِمُ الْمَرْجُئَةَ، وَهَذِهِ نُكْتَةٌ تُبَيِّنُ حَقِيقَةَ مَذْهَبِ (أَدْعِيَاءِ السَّلَفِيَّةِ) ، فيقول : « يَلْزِمُهُمْ وَيَلْزِمُ الْمَرْجُئَةَ، أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ الْعَبْدُ قَدْ يَكُونُ مُؤْمِنًا تَامَ الإِيمَانِ، إِيْمَانَهُ مِثْلَ إِيْمَانِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّادِقِينَ، وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا لَا صَلَاةَ وَلَا صَلَاةَ وَلَا صِدْقَ حَدِيثٍ، وَلَمْ يَدْعُ كَبِيرَةً إِلَّا رُكْبَهَا، فَيَكُونُ الرَّجُلُ عِنْدَهُمْ، إِذَا حَدَّثَ كَذِبًا، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ، وَهُوَ مَصْرٌ عَلَى دَوَامِ الْكُذْبِ وَالْخِيَانَةِ وَنَقْضِ الْعَهْدِ، لَا يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً، وَلَا يَحْسُنُ إِلَى أَحَدٍ حَسَنَةً، وَلَا يُوَدِّي الْأَمَانَةَ، وَلَا يَدْعُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ كُذْبٍ وَظُلْمٍ وَفَاحِشَةٍ إِلَّا فَعَلَهَا، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنٌ تَامَ الإِيمَانِ، إِيْمَانَهُ مِثْلَ إِيْمَانِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهَذَا يَلْزِمُ كُلَّ مَنْ لَمْ يَقُلْ إِنَّ الْأَعْمَالَ الظَّاهِرَةَ مِنْ لَوَاظِمِ الإِيمَانِ الْبَاطِنِ» (13).

فتأمل قوله هذا لتعلم أن (أَدْعِيَاءِ السَّلَفِيَّةِ) يلزمهم ذلك وَإِنْ ادَّعَوْا أن الإيمان يزيد وينقص، لأنهم لم يقولوا بأن الأعمال الظاهرة من لوازم الإيمان الباطن، أي من شروط صحته.

ويقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : « قَالَ تَعَالَى : { فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى } (14) ، فَعَلِمَ أَنَّ التَّوَلَّى لَيْسَ هُوَ التَّكْذِيبُ، بَلْ هُوَ التَّوَلَّى عَنِ الطَّاعَةِ، فَإِنَّ النَّاسَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَصْدُقُوا الرَّسُولَ فِيمَا أَخْبَرَ، وَيُطِيعُوهُ فِيمَا أَمَرَ، وَضَدُ التَّصَدِيقِ التَّكْذِيبُ، وَضَدُ الطَّاعَةِ التَّوَلَّى، فَهَذَا قَالَ : { فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى }، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : { وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ } (15) ، فَنفَى الإِيمَانَ عَمَّنْ تَوَلَّى عَنِ الْعَمَلِ وَإِنْ كَانَ قَدْ أَتَى بِالْقَوْلِ » (16) .

وقال : « فِي فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ مِنْ تَفْيِ الإِيمَانِ عَمَّنْ لَمْ يَأْتِ بِالْعَمَلِ مَوَاضِعَ كَثِيرَةً كَمَا نفَى فِيهَا الإِيمَانَ عَنِ الْمُتَافِقِ » (17) .

وقال شيخ الإسلام أيضا :

« لو قُدِّرَ أن قوماً قالوا للنبي : نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك، وثُقِرَ بالسنتنا بالشهادتين، إلا أنا لا نطيعك في شيءٍ مما أمرت به ونهيت عنه، فلا نصلي ولا نصوم ولا نحج، ولا نصدق الحديث، ولا نؤدي الأمانة، ولا نفى بالعهد، ولا نصل الرحم، ولا نفعل شيئاً من الخير الذي أمرت به (أي أنهم عزموا على ترك جنس العمل)، ونشرب الخمر، وننكح ذوات المحارم بالزنى الظاهر، ونقتل من قدرنا عليه من أصحابك وأمتك، ونأخذ أموالهم، بل نقتلك أيضاً ونقاتلك مع أعدائك (أي الأعمال المحرمة

والمكفِّرة)؛ هل يتوهم عاقل أن النبي قول لهم : أنتم مؤمنون كاملو الإيمان، وأنتم من أهل شفاعتي يوم القيامة، ويُرجَى لكم ألا يدخل أحد منكم النار؛ بل كلُّ مُسْلِمٍ يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم أنتم أكفَرُ الناس بما جئت به، ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك « (18) .

ويقول شيخ الإسلام أيضاً : « من الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح، ولهذا إنما يصف سبحانه بالامتناع من السجود الكفار، كقوله تعالى : { يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ # خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ } (19) « (20) .

وقال شيخ الإسلام بعد أن حكى تنوع عبارات السلف في تعريف الإيمان وأسباب ذلك التنوع :

« ولكن كان مقصودهم الرد على المرجئة الذين جعلوه قولاً فقط، فقالوا بل هو قول وعمل، والذين جعلوه أربعة أقسام فسروا مُرادهم، كما قال سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو ؟ فقال : قول وعمل ونية وسنة؛ لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كُفْرٌ، وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة فهو بدعة « (21) .

وقال شيخ الإسلام : « وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الدِّينَ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ ،
وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ أَوْ بِقَلْبِهِ
وَلِسَانِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ واجِبًا ظَاهِرًا ، وَلَا صَلَاةً وَلَا زَكَاةً وَلَا صِيَامًا وَلَا غَيْرَ
ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ .. فَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مَعَ عَدَمِ
شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِإِجَابَتِهَا مُحَمَّدٌ » (22) وقال : « وَإِنَّمَا
قَالَ الْأُئِمَّةُ يَكْفُرُ هَذَا لِأَنَّ هَذَا فَرَضٌ مَا لَا يَقَعُ ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ
لَا يَفْعَلُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ (تَرَكَ
جِنْسَ الْعَمَلِ) ، وَيَفْعَلُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ ، مِثْلَ الصَّلَاةِ بِلَا
وَضُوءٍ وَإِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَنِكَاحِ الْأَمْهَاتِ (كَفَرَ الْعَمَلِ) ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ
مُؤْمِنٌ فِي الْبَاطِنِ ، بَلْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا لِإِعْدَمِ الْإِيمَانِ الَّذِي فِي قَلْبِهِ » (23)

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى : « وشعب الإيمان قسمان :
قولية وفعلية، وكذلك شعب الكفر نوعان : قولية وفعلية، ومن شعب
الإيمان القولية شعب يوجب زوالها زوال الإيمان، فكذلك من شعبه
الفعلية ما يوجب زوالها زوال الإيمان؛ وكذلك شعب الكفر القولية
والفعلية، فكما يكفر بالإتيان بكلمة الكفر اختيارا وهي شعبة من
شعب الكفر (القولية)، فكذلك يَكْفُرُ بِفِعْلِ شَعْبَةٍ مِنْ شَعْبِهِ (الفعلية)
(كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف فهذا أصل.

وها هنا أصل آخر، وهو أن حقيقة الإيمان مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ،
والقول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلّم
بكلمة الإسلام؛ والعمل قسمان: عمل القلب وهو نيته وإخلاصه،
وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكامله، وإذا زال
تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في
اعتقادها وكونها نافعة، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق، فهذا
موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة، فأهل السنة مجمعون على
زوال الإيمان وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب وهو محبته
وانقياده، كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين
الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول، بل ويقرون به سرا وجهرا،
ويقولون: ليس بكاذب، ولكن لا نتبعه ولا نؤمن به؛ وإذا كان الإيمان
يزول بزوال عمل القلب فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال
الجوارح (يقصد الصلاة)، ولا سيما إذا كان ملزوماً لعدم محبة القلب
وانقياده الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم كما تقدم تقريره،

فإنه يلزم من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح، إذ لو أطاق القلب وانقاد أطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعته وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة وهو حقيقة الإيمان، فإن الإيمان ليس هو مجرد التصديق كما تقدم بيانه، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد «(24)» .

وقال : « مِنْ أَمَحَلِ الْمَحَالِ أَنْ يَقُومَ بِقَلْبِ الْعَبْدِ إِيْمَانٌ جَازِمٌ لَا يَتَّقَاصَاهُ فِعْلٌ طَاعَةٌ وَلَا تَرْكٌ مَعْصِيَةٌ » (25) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :

« ثم القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة، سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب، ولهذا قال النبي في الحديث الصحيح: « أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْعَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ » (26) ... فإذا كان القلب صالحا بما فيه من الإيمان علما وعملا قلبيا، لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق، كما قال أئمة أهل الحديث : "قول وعمل" قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تابع للباطن لازم له، متى صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد «(27)» .

وقال : « ومما يدل من القرآن على أن الإيمان مستلزم للأعمال، قوله تعالى : { إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا حَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ } (28) ، فنفي الإيمان عن غير هؤلاء، فمن كان إذا ذُكِرَ بِالْقُرْآنِ لَا يَفْعَلُ مَا فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ السُّجُودِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » (29) .

وقال رحمه الله تعالى : « ولهذا ينفي الله الإيمان عن من انتفت عنه لوازمه، فإن اتِّقَاءَ الْأَلْزَمِ يَفْتَضِي اتِّقَاءَ الْمَلْزُومِ، كقوله تعالى : { وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا لَهُمْ أَوْلِيَاءَ } (30) » (31) .

وقال شيخ الإسلام بعد أن ساق كلاما للإمام أبي ثور أفحم فيه المرجئة : « قلتُ : يعني الإمام أبو ثور رحمه الله أنه لا يكون مؤمنا

إلا إذا التزم بالعمل مع الإقرار، وإلا فلو أقر ولم يلتزم العمل لم يكن مؤمناً» (32) .

وأخرج اللالكائي بسنده إلى الوليد بن مسلم قال :

« سمعت الأوزاعي ومالك بن أنس وسعيد بن عبد العزيز يُنكروْنَ قول من يقول : إن الإيمان قول بلا عمل ، ويقولون لا إيمان إلا بعمل ولا عمل إلا بإيمان » (33).

ولا يخفى أن هذا النَّفْيَ تَفْيُّ للصحة، لأن الأول حال الكافر والثاني حال المنافق.

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى : « فإذا عرف المسلم عظم شأن هذه الكلمة [أي كلمة التوحيد]، وما فُيِّدَتْ به من القيود، ولا بد مع ذلك أن يكون اعتقاداً بالجنان، ونطقاً باللسان، وعملاً بالأركان، فإن اختلف نوع من هذه الأنواع لم يكن الرجل مسلماً كما ذكر الله ذلك وبينه في كتابه » (34) .

ب - مَا حُكِّمَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ شَرْطاً فِي صِحَّةِ الْإِيمَانِ ؟

- الجواب : روى أبو بكر الخلال بسنده أن حمدان بن علي الوراق قال : سَأَلْتُ أَحْمَدَ (ابن حنبل) وَذُكِرَ عِنْدَهُ الْمَرْجُئَةُ ، فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِذَا عَرَفَ الرَّجُلُ رَبَّهُ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَقَالَ : الْمَرْجُئَةُ [أي مرجئة الفقهاء] لا تقول هذا بل الجهمية [أي غلاة المرجئة] تقول بهذا ، المرجئة تقول : حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ وَإِنْ لَمْ تَعْمَلْ جَوَارِحُهُ ، وَالْجَهْمِيَّةُ تقول : إِذَا عَرَفَ رَبَّهُ بِقَلْبِهِ وَإِنْ لَمْ تَعْمَلْ جَوَارِحَهُ ، وَهَذَا كُفْرٌ » (35) .

قال عبد الله بن الإمام أحمد : « حدثنا سويد بن سعيد الهروي قال : سألنا سفيان بن عيينة عن الإرجاء فقال : يقولون : الإيمان قول وعمل، والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصراً بقلبه على ترك الفرائض » (36) .

وقال حنبل : « حدثنا الحميدي قال : وأخبرت أن ناساً يقولون : من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى

يموت، ويصلي مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن
جَاداً إِذَا عَلِمَ أَن تَرَكَ فِيهِ إِيمَانَهُ إِذَا كَانَ مُقْرَأً بِالْفَرَائِضِ
وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةَ؛ فَقُلْتُ : هَذَا الْكُفْرُ الصَّرَاحُ وَخِلَافُ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ
رَسُولِهِ وَعِلْمَاءِ الْمُسْلِمِينَ،.. قَالَ حَنْبَلٌ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ
حَنْبَلٍ يَقُولُ : مَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَرَدَّ عَلَى اللَّهِ أَمْرَهُ وَعَلَى
الرَّسُولِ مَا جَاءَ بِهِ «(37) .

وقال الإمام الآجري رحمه الله تعالى : « فالأعمال بالجوارح تصديق
عن الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق الإيمان بعمله، مثل
الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه هذه،
ورضي لنفسه بالمعرفة والقول دون العمل، لم يكن مؤمناً، ولم
تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيباً منه لإيمانه، وكان
العمل بما ذكرنا تصديقاً منه لإيمانه، فأعلم ذلك. هذا مذهب علماء
المسلمين قديماً وحديثاً،

فمن قال غير هذا فهو مرجئ خبيث، اجذره على دينك. والدليل على
هذا قول الله عز وجل : { وَمَا أَمُرُّوا إِلَّا لِیَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ
الَّذِينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ } (38)

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

أبو عبد الله محمد بوالنَّيْتِ المراكشي
مراكش الحمراء / المغرب الأقصى

في : ذي الحجة 1418

أبريل 1998